

## عرض كتاب "خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية"

The Justice Discourse in Sultanic Literature  
by Ibrahim Al-Qadri Boutshish (Book Review)

طرح بوتشيش عدداً من الأسئلة ليطّلّ به على مفهوم العدالة في خطاب هذه الآداب، والمرجعيات التي ترجع إليها، ليعمل على ترتيب أفكاره حول ثلاثة مدارس أساسية إسلامية، توضح معنى العدالة في الآداب السلطانية، وثانياً مرجعيات المؤسسة لخطاب العدالة في الآداب السلطانية، وثالثاً التقصي عن بذور حقوق الإنسان فيها. ويختتم بحثه بمحاولة قراءة مؤثرات الآداب السلطانية في فكرنا وتديبرنا السياسية الراهنة. ثم يختار لذلك أربعة نصوص تأسيسية من هذه الآداب لينكّ علّيّها في بحثه: "نصيحة الملوك" لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، و"الтир المسبوك في نصيحة الملوك" للإمام الغزالى، و"الإشارة في تدبير الإمارة" لأبي بكر المرادي الحضرمي، و"الشعب اللامع في السياسة النافعة" لأبي القاسم بن رضوان المالقى. وطالما أنّ خطاب العدالة يقوم على أصلٍ ثلاثة (المذاهب "الكاتب/الناصح"، والمذاهب "السلطان/الذي به تصلح الأمة أو تتعثر"، وموضع الخطاب "العدالة التي تتمدّر حولها النصائح والإرشادات") فالمؤلف يعاني من واقع هذه الأضلاع الثلاثة ومحواها في سيرة العلاقة بين السلطان ورعيته وسبل تحكيم العدل بها التي يصبح مضمونها، بموجب إحالات هذه الآداب ودلائلها، مسؤولية الحاكم (الراعي) وطاعة الرعية. ويعرف بوتشيش بصعوبة المهمة التي أعدّ نفسه لها، فالوصول إلى مقاصده، أعماده الكثير من الصعوبات المنهجية والشريدية والتنقية حيث ذكره النصوص السلطانية وتعدد أبواب "العدل" و"الشوري" في ثناياها. فقدّم إجابات مدرورة وجديدة تستدّق المناقشة.

**كلمات مفتاحية:** السياسة الشرعية، الخلافة، ابن المقفع، الغزالى، نمط الإنتاج الآسيوي.

The author explores the concept of justice in the "literature of sultanic ethics" (adaab sultania), writings which reflect the political views of the political structures that governed Muslim societies. This is done by framing the argument in three main categories: by clarifying the definition of justice in Sult discourse, identifying the references that formed the foundation of that discourse, and investigating the seeds of human rights in it. He concludes his study by attempting to find the influence of that discourse on our current political thought and experience. He focuses on four texts in depth: The Counseling Kings by Abu Hassan Ali bin Mohammad al-Mawardi, The Forged Sword in Counseling Kings by Imam al-Ghazali, The Symbols of Ruling an Emirate by Abu Bakr al-Maradi al-Hadrami, and Bright Stars of Beneficial Policy by Abu Qasem bin Radwan al-Malqi. The discourse of justice is built on three pillars: the narrator (that is, the writer or advisor), the receiver (the Sultan, with whom the Ummah rises or falls), and the topic of the discourse (the specific form of justice for which advice is sought and directions are given). The author discusses these three pillars and the relationship between the Sultan and his subjects, as well as the ways he promotes justice in accordance to this discourse, based on the responsibility of the ruler and the obedience of the ruled.

**Keywords:** juristic politics, Caliphate, Ibn al-Muqaffa, Al-Ghazali, Asiatic mode of production.

المؤلف: إبراهيم القادري بوتسيش.

عنوان الكتاب: خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة / بيروت.

سنة النشر: 2013.

عدد الصفحات: 86 صفحة.

يضع بوتسيش<sup>(1)</sup> فتح ملف خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية هدفًا لبحثه، بوصفه مثل حلقة من حلقات تاريخ الأفكار السياسية في المجال الإسلامي، وبلور سياسة عملية امترز فيها الديني بالسياسي. فكانت "العدالة" عنوانًا لمسعى حاول فيه كاتب السلطان التوفيق بين الديني والسياسي، أو تسخير الديني للسياسي. فيعترف بوتسيش بصعوبة المهمة التي أعدّ نفسه لها؛ فللوصول إلى مقاصده، أمامه الكثير من الصعوبات المنهجية والتشريحية والتقنيّة "خصوصًا أنّ كثرة النصوص السلطانية وتعدد أبواب 'العدل' و'الشورى' في ثنايا الكتب السلطانية لا يعینان أنّ تلك النصوص تتضمن كلّ ما يصبو إليه الباحث من توفر ضوابط وأدليات تتحكم في تشریح موضوع العدالة أو تشبع فضوله الفكري في الحصول على أوجبة دقة عند البحث فيها"<sup>(2)</sup>.

## أولاً، مقدمات في التفكير في الأدب السلطاني

قبل الدخول في تلaffيف تفكير بوتسيش في "خطاب العدالة السلطاني"، علينا إلقاء نظرة تاريخية على عوامل نشأة هذا الأدب في الزمن الوسيط، ولنلقي نظرة أخرى على ما كتب عن هذا الأدب في الدراسات العربية الحديثة، لنتحرّى، على ضوء ذلك، في ما أضافه بوتسيش من جديد إلى هذا التأليف المعاصر، من خلال دراسته مفهوم العدالة فيه.

### في تاريخ النشأة وعواملها

ولد الأدب السلطاني من رحم التقسيم أو التوزيع الوظيفي الذي حدث بين أرباب القلم في السلطة في المجال العربي الإسلامي. فسجل الواقع التاريخي ذلك التمييز أولاً، ثم الاستقلال ثانياً بين أحکام السياسة وأحكام الشريعة؛ فمع تقدّم الزمان حدث ما يشبه انحسار أحكام الشريعة عن مجال التشريع والقضاء، وهو الحصن الحصين لرجال الشرع. فسجل ابن قيم الجوزية (751هـ) والبخاري (902هـ)، وابن الجوزي (597هـ)، اعتراضاتهم على هذا التبدل في الأحوال؛ وذلك لأنّ الفقهاء لم يتأسّوا من استعادة الدولة إلى حظيرة الشريعة، في حين كان المجتمع نفسه يئس من ذلك وصار همه الحصول على سياسة عادلة وحسب (التي هي المقصد النظري الأسمى لكاتب الأدب السلطاني).

لم يكن هذا التوزيع لمجالات الاختصاص بين "السياسة" و"الشريعة" فصلًا للدين عن الدولة، بل إحداث حالة تنظيمية في إدارة المجتمع. تولّى السلطان أو نائبه أو ناظر المظالم أو الوزير مقاضاة كبار رجال الدولة. وتولّ ناظر الجيش مقاضاة الجيش وأفراده. وتسلّم المحاسب قضايا الآداب العامة في السوق. علماً أنّ هذه "السياسة الشرعية" تضمّنت فكرة عدم كفاية "أحكام الشريعة" لإنفاذ العدالة في المجتمع. وفي مرحلة متقدمة من عمر الدولة العباسية انفصلت المؤسسة السياسية عن المؤسسة الدينية تدريجياً إلى أن اكتمل ذلك مع

<sup>1</sup> إبراهيم القادري بوتسيش، أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة مولاي إسماعيل في مكناس في المغرب.

<sup>2</sup> إبراهيم القادري بوتسيش، خطاب العدالة في كتب الآداب السلطانية (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 7 - 8.

انفصال الخلافة عن السلطنة، وبروز دور أمير الأمراء والسلطان. حينها "استأثر بالسلطة أرباب السيوف (الأتراك) وبقيت المناصب الدينية وبعض الإدارية في يد أرباب القلم". وهكذا حدث تمييزٌ بين مجالين أحدهما سياسي، والآخر ديني، ولكلٍ منها أربابه<sup>(3)</sup>.

نظر ابن خلدون إلى هذا النموذج السلطوي بوصفه شكلاً بدايئاً للسلطة. ورأه ابن المقفع "لعبة ساعة ودمار دهر". أمّا الماوردي فلم يعره اهتماماً كبيراً؛ فهو عنده شكل مدني من أشكال فساد السلطة السياسية. أمّا النوع الثاني من الملك، فهو: ملك الحزم، أو ملك القوة، أو ملك السياسة، فإنّهم أخذوه على محمل الجد "والجديد في المسألة" أن الماوردي وابن خلدون، وهما ينتسبان إلى مجال الفقه، بينما كان ابن المقفع مؤلّفاً في الآداب السلطانية، كانا "لا يستنكران هذا الشكل (=ملك السياسة) ناظرين في ذلك إلى الدولة السلطانية في ديار الإسلام منذ القرن الرابع الهجري على أنها صورة عن هذا النموذج<sup>(4)</sup>.

كما اهتم أحمد محمد سالم، صاحب كتاب "دولة السلطان"، بالتعرف إلى الدوافع السيكولوجية والثقافية التي وقفت وراء التأليف في "الآداب السلطانية"، وهيأت لها حضورها في الثقافة العربية السياسية، وكان لها وزنها في توطيد ثقافة الاستبداد التي لم ينفك تأثيرها في توجهاتنا السياسية في زماننا المعاصر. لهذا يخصص سالم الفصل الثاني من كتابه لدراسة منطق العلاقة الاستبدادية التي تحكمت في علاقة السلطان بالرعية في المجال العربي الإسلامي. وكان للأداب السلطانية دورها في التسويغ الأيديولوجي لتلك العلاقة، وكيف عملت على صناعة الخوف من بطش السلطان، طالما أن العلاقة في الاجتماع السلطاني تقوم على نموذج هرمي يقف السلطان على رأسه. اقتضى سالم بأنّه الأساسى لهذا الأدب هو ترسير ثقافة الرضوخ لأحكام السلطان، فهي لم تعر اهتماماً لنزعة أخلاقية أو عقائدية ترفع المرء للتمسك بأحكام الشريعة، وبالقيم الملتقطة بها، فامتزجت في الآداب السلطانية واختلطت الثقافات كافة. فنجد إطراه عدل أنسوروان يجاور الحديث عن عدل عمر، مع أفكار أرسطو وأفلاطون، وآيات القرآن والأحاديث مع مقولات الحكماء وال فلاسفة، فلا يوجد فرق كبير لدى كاتب السلطان بين الرجوع إلى أرسطو أو حكمة عمر، فتتلاقى الثقافات في جسد التأليف السلطاني<sup>(5)</sup>. ونظر الجابري إلى ابن المقفع على أنه "أول من دشن القول في الأيديولوجية السلطانية في الثقافة العربية الإسلامية"<sup>(6)</sup>. ويصف ابن خلدون (ت. 808هـ) معاني السلطة في المجال الإسلامي، فيقول: "إن الخلافة قد وجدت بدون الملك أولاً ثم التبست معانيها واختلطت. ثم انفرد الملك حيث افترقت عصيّته عن عصبية الخلافة"<sup>(7)</sup>. ورأى كمال عبد اللطيف بدوره، أنّ ميلاد هذا الأدب يرتبط تاريخياً بالتحول الكبير الذي أعقب العهد الراشدي، فـ"كان انتقال الخلافة إلى ملك في العصر الأموي (41-750هـ) بمنزلة إعلامٍ واضح عن الانقلاب السياسي الأعظم في تاريخ الإسلام، وقد ساهم هذا الانقلاب في تهيئة إمكانيات نشوء خطابات سياسية مواكبة له وتبلورها، وذلك بهدف تبرير أعمال الملك. إذن الأداب السلطانية هي مجموعة النصوص التي نشأت في سياقٍ تاريخيٍ سياسيٍ محدد، لإيجاز مهام أيديولوجية مضبوطة، ضمن دائرة الفضاء السياسي الإسلامي"<sup>(8)</sup>. وحدّ خالد زيادة في السياق نفسه، تاريخياً واجتماعياً، نشوء طبقة كتاب الديوان في بداية العهد الأموي، من أفرادٍ غير عرب، واحتفظت بهذه الخصوصية لأجيالٍ مديدة، وقبل نهاية الحقبة الأموية "كان الكتاب يصيغون خطاباً يتميّز عن الخطاب الديني، فمنذ سالم كاتب ديوان هشام بن عبد الملك، وعبد الحميد الكاتب كاتب مروان بن محمد، وابن المقفع، أرسىت قواعد كتابته ذات الطابع الفني المتخصص"<sup>(9)</sup>. ومنح خالد زيادة كاتب السلطان دوراً

3 رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، سلطة الأيديولوجيا في المجال السياسي العربي الإسلامي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1997)، ص. 405.

4 المرجع نفسه، ص. 399.

5 أحمد محمد سالم، دولة السلطان، جذور التسلط والاستبداد في التجربة الإسلامية (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012)، ص. 54 وما بعدها.

6 محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدثاته وتجلياته، 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 367.

7 عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، عبد الله محمد الدرويش (محقق)، (دمشق: دار يعرب، 2004)، ص. 390.

8 كمال عبد اللطيف، في الاستبداد، بحث في التراث الإسلامي (بيروت: منتدى المعرفة، 2011)، ص. 69.

9 خالد زيادة، الكاتب والسلطان، من الفقيه إلى المثقف (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013)، ص. 15.

متعاظماً؛ فالخطاب الذي يقدمه يكشف "عن الدور غير المباشر والحاصل الذي لعبه، ليس بصفته ناصحاً للسلطان فحسب، ولكنه خلال مشاركته في مشروع السلطة، أو من خلال صياغته لهذا المشروع".<sup>10</sup>

ولقد غداً من الممكن التمييز بين نمطين من نماذج الأدب السلطانية التي ظهرت في القرن الخامس الهجري، بين مؤلفات الغزالي والطرطوشي وابن حداد، ونظام الملك، التي مازالت تتمسك بالقواعد الفقهية وبحل الخلافة. ويمكن أن نطلق عليها "الاتجاه السياسي الفقهي"، ونماذج أخرى تحرّرت من الفقه، وتأثّرت خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، وطغى عليها الطابع المصلحي المدني، والانشغال بموضوعات "مرايا الأماء"، واقتصرت بسرد النصائح والطرائف المسلية للسلطان.

## بين الفقيه وكاتب الأدب السلطانية

اعترف الفقيه، في هذه الأثناء، بتحول سلطة "الخلافة" بعد العهد الراشدي، وبازدياد الطابع المدني / الديهي المصلحي لطبيعتها وسلوكها. فعمل على المواءمة بين تعلّقه الذهني بنموذج الخلافة الراشدية وتعامله مع الواقع الفعلي للسلطة كي يستطيع التكيف مع أحوال الزمان. أمّا كاتب السلطان، مؤلف الأدب السلطانية، فاتّخذ السلطان مثلاً له، واستبعد من تمثّلاته طوبى الخلافة، لذا نظر إليه الجاحظ نظرة تخيسية. ونوعى على الكتاب كونهم تحولوا إلى تابعين، ولجهلهم بالقرآن والسير وفضيلتهم معرفة سيرة السلاطين "أغزّرهم علماء أمّهنهم، وأقربهم من الخليفة أهونهم".<sup>11</sup> أقرّ الماوردي وابن خلدون ضمنياً بالشرعية النسبية لهذا الشكل من السلطان، وذلك ليأسهما من استرجاع نموذج الخلافة الراشدية. وهو تسليم منهما بانفصال المؤسستين الدينية والسياسية، شريطة أن تتعابيشاً أو أن يسلّم السلطان للفقيه بمجاله الديني الشرعي.<sup>12</sup> لم يكتب كاتب السلطان أو صاحب الأدب السلطانية ما كتبه لإشباع رغبة ذاتية ذهنية بحثاً عن مهنة مطلوبة لدى السلطان وحسب، بل لأنّ واقع الخلافة قد تحول، وأصبحت سلطتها متخفّفة من الشريعة، وغداً السلطان وحاشيته يستأنسان هذه الأدب لتركيزها على مصلحة السلطة واستمرارها وديمومتها.

انطلق مؤلف الأدب السلطانية في تعامله مع السلطة القائمة من اعترافه النهائي، ليس فقط بواقع السلطان، بل من الاعتراف أيضًا بشرعنته. فنظر إلى نموذجه على أنه مرجعه النهائي. بينما واجه الفقيه بروز ظاهرة الملك القائم على المصلحة وحكم العقل في مقابل الإمارة المتوفقة مع الشريعة من زاوية الاعتراف الصريح بظاهرة الملك القائم على المصلحة والعقل، لكن مع الاعتراف بنقص شرعنته، مع حنين لا يتوقف لنموذج الخلافة الراشدية القائمة على البيعة وعلى الكمال الأخلاقي. لهذا أشار ابن المقفع (145هـ) إلى ثلاثة أشكال ممكنة للملك: الملك الدين، وملك الحزم، وملك الهوى. والأخير لديه أسوأ أشكال الملك "فملك الهوى لعب ساعة ومار دهر".<sup>13</sup> وحدد الماوردي بدوره ثلاثة أشكال أو تأسيسات ممكنة للملك تقابل نماذج ابن المقفع: تأسيس الدين، وتأسيس القوة، وتأسيس المال. كما تحدث ابن خلدون وشارحه ابن الأزرق عن ثلاثة أنواع للملك: الملك الديني، والملك الطبيعي، والملك السياسي. أمّا الأشكال "السلبية" لهذه النماذج من السلطة عند المؤلفين الثلاثة هؤلاء، فهي عند ابن المقفع: ملك الهوى، وعند ابن خلدون الملك الطبيعي، وعند الماوردي تأسيس المال. واختار الثلاثة اعترافاً منهم بالأمر الواقع، الملك السياسي القائم على القوة (الماوردي)، والملك السياسي (ابن خلدون)، وملك الحزم (ابن المقفع).

فالكاتب السلطاني مثل ابن المقفع وسهل بن هارون (215هـ) وعبد الحميد الكاتب أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية، وأمثالهم الذين بروزاً بخاصة في العهد العباسي، هم "جزء" من "المشروع السلطوي المسيطر" سلّموا بالسلطة القائمة ولم يبيحوا لأنفسهم

10 المرجع نفسه، ص 14.

11 الجاحظ، الرسائل (بيروت: دار الحداثة، 1988)، ص 128.

12 السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، ص 399.

13 ابن المقفع، الأدب الكبير (آثار ابن المقفع)، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1989)، ص 250.

حق البحث في أصل السلطة وطريقة وصول المتسلط إلى كرسيها، بل قدّمت نفسها باعتبارها أدب نصائح هدفه مساعدة السلطان على التصرف بطريقة تعينه على الإزدهار والاستمرار. ولعل ابن المقفع، الأب الروحي المؤسس للأداب السلطانية، قدّم للخليفة المنصور الأيديولوجيا السلطانية المناسبة لتبصير سلوك السلطان وإدارته، حينما اقترح على المنصور خمسة ضوابط، بصيغة نصائح تتعلق بتنظيم السلطة، تضمن استقرارها: الاهتمام بالجيش وتحويله إلى جيش دولة، باعتماد العنصر الفارسي<sup>(14)</sup>، وتنظيم جبائية الخراج، ونخبة محيطة به تساعد، وأيديولوجياً تمنحه المسوغ والشرعية<sup>(15)</sup>.

وكان لهذا التأليف السلطاني سوقه الرائجة ومحاله التداولي. فلاحظ العروي أنّ الأداب السلطانية تؤلف جزءاً كبيراً من التأليف العربي الإسلامي منذ أواسط القرن الثالث الهجري تختلف في محتواها وأهدافها عن مدونات الفقه؛ فـ"هناك ظاهرة تميّز كتب الأداب السلطانية وهي وفّرة الاستشهاد بحوادث تاريخ الفرس وأقوال حكماء اليونان. إنّ الفقهاء لا يعادلون أبداً بين الشرع والعدل الإنساني لأنّ السنة أعلى من ناموس العقل، في حين أنّ مؤلّفي الأداب لا يكادون يميزون بين شرع النبي وعدل أنوشروان وعقل سقراط"<sup>(16)</sup>، ووصفها بـ"الواقعية"، لأنّ الأداب السلطانية "لا تميّز بين شرع النبي وعدل أنوشروان وعقل أرسطو"<sup>(17)</sup>. ووصفها الجابري أيضاً بأنّ "قوامها ثلاثة أنماط من السلوك يؤسّسها جمّعاً مبدأ إِنْزَال النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ": الترفع على العامة والنفور منها، والاتبساط مع 'الخاصة' وبناء المعاملة معها على المجاملة والتوادد، والانصياع التام لـ'السلطان' والسير على طاعته وتقدير الأمور على هواه"<sup>(18)</sup>. وأشار عز الدين العلام إلى أنّ الباحثين العرب المعاصرين أجمعوا على "أنّ الأداب السلطانية تقوم على تصور 'عملي' للمجال السياسي وأنّ هدفها الأساسي يتمثل في تقوية السلطة ودوام الملك"<sup>(19)</sup>. وبذه العلام أبعد من ذلك حين يرّجح فكرة أنّ الأداب السلطانية تشكّل في وحدة منطقها وموضوعها خطاباً واحداً، تجعل شخصية المؤلّف بلا معنى أو ضرورة "فالمؤلف السلطاني يكتب وفق قواعد محددة سلفاً، ولا نعثر لذاته أيّ صدى في موضوعية النوع الذي يكتب فيه... يظل مجرد حامل النوع"<sup>(20)</sup>.

## ثانياً، أسئلة الكاتب والكتاب

يضع بوتشيش أمّمه ثلاثة أسئلة يطلُّ فيها على مفهوم العدالة في خطاب هذه الأداب، والمرجعيات التي ترجع إليها، ويتساءل عن موقع حقوق الإنسان في متنها علّه يجد بنوراً أو نوّاً لهذه الحقوق. ويختار أربعة نصوص تأسيسية من هذه الأداب لينكبّ عليها في بحثه: "نصيحة الملك" لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، وـ"التبر المسووك في نصيحة الملك" للإمام الغزالي، وـ"الإشارة في تدبير الإمارة" لأبي بكر المرادي الحضرمي، وـ"الشهب اللامعة في السياسة النافعة" لأبي القاسم بن رضوان المالقي. وطالما أنّ خطاب العدالة يقوم على أضلاع ثلاثة، المخاطب (الكاتب/ الناصح)، والمخاطب (السلطان/ الذي به تصلح الأمة أو تتعثر)، وموضوع الخطاب (العدل الذي تتمحور حوله النصائح والإرشادات)، فالمؤلف يعيّن موقع هذه الأضلاع الثلاثة وفحوها في سيرة العلاقة بين السلطان ورعيته وسبل تحكيم العدل بها التي يصبح مضمونها بموجب إحالات هذه الأداب ودلائلها، مسؤولية الحاكم "الراعي" وطاعة الرعية.

14 ابن المقفع، رسالة الصحابة (أثاث ابن المقفع)، ص 310 - 312.

15 المرجع نفسه، ص 321 - 322 و 346.

16 عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط 2 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983)، ص 105.

17 المرجع نفسه، ص 94.

18 الجابري، ص 342.

19 عز الدين العلام، الأداب السلطانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون - دار الأداب، 2006)، ص 14.

20 المرجع نفسه، ص 93.

حاول المؤلف ترتيب أفكاره حول ثلاثة محاور أساسية: توضيح معنى العدالة في الأدب السلطانية، ثم العودة إلى مراجعات المؤسسة لخطاب العدالة في الأدب السلطانية، وثالثاً التقصي عن بذور حقوق الإنسان فيها. ويختتم بحثه بمحاولة قراءة مؤثرات الأدب السلطانية في فكرنا وتجربتنا السياسية الراهنة.

## العدالة في الأدب السلطانية

تلازم المؤلف الحيرة في توضيح معنى العدالة المتدالوة في خطاب كاتب السلطان، فيرى أنَّ العديد من المفاهيم المتبعة يدور حول مصطلح العدالة. وهو أمرٌ يرجعه إلى تعدد المراجعات واختلافها، والتي يعنى عن توضيحها المفهوم اللغوي للعدالة الذي يحيل إلى معاني الوسطية والتوازن والمساواة، فالمعنى اللغوي لا يعكس "جميع التلوينات والملابسات التي اكتنفت مفهوم العدالة بفعل تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والأيديولوجية التي أكسبته معانٍ عامة وفضفاضة"<sup>(21)</sup>. فإذا اتَّخذ مفهوم العدالة عند البعض معنى المرؤض للنزاعات الطبيعية وكبح جماحها، ورأى آخرون أنَّ الإسلام أكسبه معانٍ مجتمعية كبيرة تصدرت جميع القيم الدينية والإنسانية إلى درجة أنَّ العدل اقتربن فيه بأسماء الله الحسنى، فإنَّه في الأدب السلطانية اكتسب معانٍ تسهم في تعزيز هيبة السلطان، إلى حدَّ أنَّ هذه الأدب حَوَّلَ الدين إلى أدَّاءٍ لخدمة الطاعة له، فتَرَكَ اهتمام كاتب السلطان على توظيف نصوص العدالة لتبرير الخضوع للسلطان، لأنَّ الكاتب السلطاني لم يهتم أصلًا بالمفاهيم أو بإنَّتاج نظرية معرفية في العدالة، بقدر ما كان يهتم بتوظيف نصوص العدالة لتبرير السلطة الحاكمة والدفاع عن استمرارية الدولة واستقرارها<sup>(22)</sup>. غير أنَّ هذا لا يدفع بوتشيش لليأس فيحاول الحفر في تلaffيف القصص والأخبار التي يمتلك بها الأدب السلطاني عَلَى يجد مبتغاها. فتلك النصوص موجَّهة للسلطان محاباةً ومداراة، فتتحول العدالة إلى استدرار عطف السلطان على الرعية، فالبشير عدوانيون يحتاجون إلى من يملك العزم على ردع الظالم وإنصاف المظلوم. ويتحقق بذلك التوازن اللازم لاستمرار الاجتماع البشري. وبذلك تكون الدائرة السلطانية هي الرحم الذي ولد منه المفهوم<sup>(23)</sup>، لذا تبدو العدالة بهذه المفهوم السلطاني عرجاء تقويم على تجاهل الطرف المحكوم. والذي يزيد هذا التفسير ثقلًا أنَّ المسألة برمتها هي مسؤولية السلطان وحسب، وهو في الوقت نفسه، غير مُلزم بها. فيستشهد بقول ابن رضوان: "ليس فوق السلطان العادل منزلة إلا نبِي مرسلاً".

## المراجعات المؤسسة لمفهوم العدالة في الأدب السلطانية

يتفق بوتشيش مع الباحثين الآخرين في تأكيده أنَّ الترويج للنظرية السلطانية للعدالة اقتضى تنوع مراجعات الأدب السلطانية. فإذا كان العهد الراشدي "قد شهدت دورة العدالة، فإنَّ 'الشرعية' لمن 'غلب' ظلت هي المهيمنة على المجتمع الإسلامي في مساره التاريخي"<sup>(24)</sup>. ويعيننا المؤلف في هذا السياق إلى المفهوم الاستشرافي: الاستبداد الآسيوي، ونمط الإنتاج الآسيوي، فيقول إنَّ الأدب رَكَّزَ على النص القرآني والحديث، في الوقت الذي نصَّت فيه "على أنَّ السلطان مُكَلَّفٌ بحراسة الدين في المجتمع، مستلهمة نموذج ملوك الأنظمة الاستبدادية في نمط الإنتاج الآسيوي"<sup>(25)</sup>.

وعلى الرغم من الطابع الديهي لمنظومة قواعد الأدب السلطاني، لم تتوقف عن توظيف الدين "لإسقاط الشرعية على عدالة السلطان" والمقدس في خدمة الدنيوي، ولم تقتصر على توظيف النص الديني بل اتَّكأت على ما هَبَّ ودبَّ من نصوص مستقاة من

21 بوتشيش، ص.13.

22 المرجع نفسه، ص.16.

23 المرجع نفسه، ص.18.

24 المرجع نفسه، ص.28.

25 المرجع نفسه، ص.29.

الثقافات الأخرى: يونانية وهندية وفارسية، واقتبس من تجارب الفرس وحكمة اليونان وعقل المهنود، فيطيب لابن رضوان القول: "وأتفق حكماء العرب والجم" ، إذ سعى الكاتب السلطاني إلى "تكيف خطاب العدالة السلطانية مع إجماع مفكري المجتمع الإنساني" ، مستخدماً هذه الاقتباسات المتنوعة "إلى تبرير استبداد الدولة السلطانية بعد تحول الخلافة إلى ملك عضوض" <sup>(26)</sup>. إضافةً إلى لجوئه إلى تجارب الأمم التاريخية وتوظيف تاريخ "الآخر" في محكياته ونواتره، فيقدم المؤلف مثلاً على ذلك الماوردي في كتاب "نصيحة الملوك" الذي استعان فيه بنوادر آل سasan وإصحابهم لتضليل رعيتهم. ويعينا المؤلف، في هذا السياق، إلى المفهوم الاستشرافي (الاستبداد الآسيوي، ونمط الإنتاج الآسيوي) في مقارنته للدولة السلطانية، فيقول إنَّ الأدب السلطانية ركزت على النص القرآني والحديث، في الوقت الذي نصَّت فيه "على أنَّ السلطان مُكَلَّف بحراسة الدين في المجتمع، مستلهمةً نموذج ملوك الأنظمة الاستبدادية في نمط الإنتاج الآسيوي" <sup>(27)</sup>. وأشار إلى إسهاب الأدب السلطاني في إلقاء شأن السلطان ورفعته، يظهر ذلك جلياً لديه في وصفه أبهة مجلس السلطان، وفي الطقوس التي تحفل بالرموز التي يجعل مجلسه مسرحاً للهيمنة والانتقاد لعظامة السلطان ومكانته. يظهر فيه السلطان كالرأس والرعية في موقع الجسد. فلا يتعدد الماوردي في القول: "إن الله جعل الملوك خلفاء في بلاده وأمناء على عباده ومنفذِي أحكامه في خلقه". فيذهب المؤلف إلى القول إنَّ هذه المماطلة بين الله وال الخليفة، التي بدأت منذ العصر الأموي واشتدت في العصر العباسي وأصبحت جزءاً من الذهنية الإسلامية شيعتها وسنتها، هي أطروحة مناقضة لمبدأ العدالة، لأنَّها تنزع السلطان من كل خطأ" <sup>(28)</sup>. فيستنتج أنه قد ترتب على ذلك تضييق مساحة حرية التعبير والنقد، والاتجاه نحو القبول باستبداد السلطان. والخلاصة التي يصل إليها المؤلف هي أنَّ كاتب السلطان حاول أن يرسخ فكرة "الحاكم المستبد العادل". فلا تقوم عدالة السلطان كما سُطرتها الأدب السلطانية على التعاقد أو على التراضي بل على مبدأ الغلبة والقوة. وتحفل نصوص الأدب السلطانية بالصور الموحية بالخوف، والإبراز طبيعة السلطان الجبارية التي لاينفع معها سوى التذلل لتوسيس بذلك لثقافة الخوف، وبأنَّ الطاعة هي الطريقة المثلثة لعلاقة الراعي بالرعية. فيصبح من الطبيعي أن يُنظر إلى الطاعة بوصفها قيمة وفضيلة، ولا سيما أنَّ الأدب السلطانية تُبرِّز السلطان في صورة أب للرعية، وأنَّها أرفع منازل السعادة، يقول ابن رضوان "إذا عدل السلطان كان له الأجر، وعلى الرعية الشكر، وإذا جار كان عليه الأصر وعلى الرعية الصبر".

## حقوق الإنسان في الأدب السلطانية

يرى المؤلف أنَّ العدالة في مفهوم الأدب السلطانية تتعلق من تمثِّل هرمي للمجتمع يحتل السلطان رأس الهرم والعامة في الأسفل ويتدرج ما بينهما بقية الفئات الاجتماعية، بدءاً من الحاشية والأعوان في الأعلى، وكلَّ فئة لها نصيب متدرج من العدالة. ما يعني "أنَّا نواجه تعددًا في مستويات تطبيق العدالة" <sup>(29)</sup>، فينصح الماوردي السلطان بـ"مراجعة مراتب الناس". لذا يتوصَّل المؤلف إلى نتيجةٍ مفادها "أنَّ صورة العدالة التي رسمتها ريشة مؤلفي الأدب السلطانية هي صورة مائعة تتطقَّ بالفتورية والطبقية وعدم المساواة بين فئات المجتمع، وبيؤسِّسها مبدأ (إنزل الناس منازلهم)" <sup>(30)</sup>. غير أنَّ المؤلف يُستدرك ليبين لنا أنَّه على الرغم من توافر كاتب السلطان مع مولاه، فهناك ضوابط أو حقوق كما يقول المؤلف، "نصح" هذا الكاتب سلطانه ليراعيها من أجل ثبات الملك وتحسين تدبير دولته ولرضى الجماعة، ويدرك من هذه الحقوق (الضوابط): الحق في الطعام واللباس، الحماية من الضرب والإهانة والقتل دون حق، وحماية

26 المرجع نفسه، ص.33

27 المرجع نفسه، ص.29.

28 المرجع نفسه، ص.48.

29 المرجع نفسه، ص.60.

30 المرجع نفسه، ص.62.

المال، وحراسة الدين، وسد الحاجة، والإنتصاف في التقاضي، ودخول المنظم أبواب السلطان<sup>(31)</sup>. لهذا يبدو للمؤلف أن المراجعة الشاملة لسلبيات التراث العربي - الإسلامي، ومنه فكرة العدالة، أصبحت مطلبًا ملحًا للدخول في دولة الحرية المواطن.

## خاتمة

استفاد بوتشريش من الدراسات السابقة التي تناولت الأدب السلطانية بالتحليل والنقد. وهذا يبدو جلياً في المراجع التي عاد إليها؛ من دراسات رضوان السيد إلى كتابات العروي مروءاً بالجابرية وكمال عبد اللطيف وعز الدين العلام وبنسعيد، ومحمد أحمد سالم. وإلى جانب ذلك كان واضحاً في ترتيب أفكاره وأسئلته، فجعل بحثه يدور حول أسئلة ثلاثة رئيسة، جعلها جسراً يعبر فيه أبواب الأدب السلطانية وأروقتها، وقد أثمر في تعريف قارئه بمنطق هذه الأدب وموضوعاتها. ولم يُخف في خاتمة بحثه محاولته توظيف استنتاجاته للوصول ما بين منطق هذا الأدب وما اتسمت به الحالة السياسية العربية من استبداد، ذاهباً في ذلك مذهب عبد اللطيف<sup>(32)</sup> وسالم، وينقارب ذلك بحذر، فيقول "وعلى الرغم من وعيها بخطورة الإسقاط التاريخي والتغيرات التي طرأت على زمنية الفكر العربي وسيطه وحاضرها، فإن الواقع العربي يشهد على استمرار الأدب السلطانية في تخصيب الفكر العربي المعاصر". ويختتم بالقول "أما صورة السلطان بوصفه (خليفة الله في الأرض) فلا تزال حاضرة وإن بصيغة مضمورة"<sup>(33)</sup>. غير أن هذا الإسقاط يغنم مسؤولية رجال الحاضر ونسائه عما بدا للمؤلف من رضوخ لمعاني الاستبداد في الأدب السلطانية من جهة، ولتنوع التجربة السياسية والثقافة العربية منذ ما يُعرف بعصر النهضة إلى ثورات الريع التي أعلنت من شعارات الحرية ومواجهة "الذل". كما يُخفى دور المنظومات الفكرية المعاصرة وفي مقدمتها (الماركسيّة، والسوفياتية، والصينية) في ترسیخ نظم فكرية وتجارب سياسية في بلادنا، إضافةً إلى الأفكار الفاشية الوافدة في الثلاثينيات، فضلاً عن تأثير الفكر القومي العربي في وعي شبابنا وعقولهم، في طوره الراديكالي الأيديولوجي، والذي ترافق مع الأنظمة "القومية التقديمية"، خلال ثلاثة عقود، على حساب فكرة العروبة الليبرالية الدستورية. وعلينا أيضاً ألا ننسى تلك الفترات التي كانت فيها الليبرالية والمؤسسات الدستورية تبدو واعدة في حياتنا الفكرية وفي تجربتنا السياسية. حينها كان صوت أمثال طه حسين الليبرالي، وتوفيق الحكيم لا يعلو عليه صوت في سوق التداول الثقافي العربي.



31 المرجع نفسه، ص 66 - 67.

32 "فهي أغلب الدول العربية الإسلامية لا تزال علاقة الحاكمين بالحكومين، تتم بتوسيط لغة الأدب السلطانية، ولا تزال السلطة تنظر إلى نفسها من نفس زاوية نظر الحاكم السلطاني" عبد اللطيف، ص 316.

33 المرجع نفسه، ص 68 - 69.

## قائمة المصادر والمراجع

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. *مقدمة ابن خلدون*، عبد الله محمد الدرويش (محقق)، دمشق: دار يعرب، 2004.
- ابن المقفع، عبد الله. *آثار ابن المقفع*، بيروت: دار الكتب العلمية، 1989.
- بوتشيش، إبراهيم القادري. *خطاب العدالة في الكتب السلطانية*، الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- الجابري، محمد عابد. *العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته*، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. *الرسائل*، بيروت: دار الحداثة، 1988.
- زيادة، خالد. *الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.
- سالم، أحمد محمد. *دولة السلطان، جذور التسلط والاستبداد في التجربة الإسلامية*، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012.
- السيد، رضوان. *الجامعة والمجتمع والدولة: سلطة الأيديولوجيا في المجال السياسي العربي الإسلامي*، بيروت: دار الكتاب العربي، 1997.
- العروي، عبد الله. *مفهوم الدولة*، ط2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983.
- عبد اللطيف، كمال. *في الاستبداد: بحث في التراث الإسلامي*، بيروت: منتدى المعارف، 2011.
- العلام، عز الدين. *الأداب السلطانية*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون - دار الأداب، 2006.